



ممنوع إطلاع غير المعنيين؟

تصنيف 11 شركة تكنولوجيا بشأن نظام التشفير وحقوق الإنسان

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم ما يزيد على 7 مليون

شخص يناضلون من أجل عالم يتمتع فيه الجميع بحقوقهم

الإنسانية.

وتتمثل رؤية المنظمة في أن يتمتع جميع البشر بجميع حقوق

الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي

لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمة العفو الدولية منظمة مستقلة عن جميع الحكومات

والعقائد السياسية أو المصالح الاقتصادية أو المعتقدات

الدينية، وتتلقى تمويلها من أعضائها ومن التبرعات العامة.

← **صورة الغلاف:** بعد استخدام خدمات الرسائل الفورية جزءاً من
الحياة اليومية لملايين من الناس في جميع أنحاء العالم، إلا أن
اتصالاتهم الخاصة تواجه تهديدات حقيقية من قبل مدرسي الإنترنت
ومراقبة الحكومات. © iStock

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2016

ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي
بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسبية المادة إلى منظمة العفو الدولية،
ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو احتلاء
في لمادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية (4).
<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode>

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org

وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة
تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.

الطبعة الأولى 2016
الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية
Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, UK

POL 40/4895/2016
اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org



ملخص

يحمي نظام التشفير الحقوق الإنسانية لمستخدمي شبكة الإنترنت. وعندما تصبح البيانات الرقمية غير مفهومة بالنسبة إلى الأشخاص غير المرغوب فيهم، يساعدنا التشفير في ضمان بقاء المعلومات الخاصة التي نرسلها إلى طرف آخر على شبكة الإنترنت طي الخصوصية. كما يتتيح التشفير للناس الدخول إلى الإنترنت وتبادل البيانات في الفضاء الإلكتروني بطريقة آمنة بحيث يمكنهم التحدث بحرية والتعبير عن أفكارهم وآرائهم دون خوف. ويمنع التشفير مجرمي الإنترنت من سرقة معلوماتنا الشخصية، ويساعد في منع المراقبة غير القانونية التي تقوم بها الحكومات في محاولة للطلع على اتصالاتنا. ونظام التشفير مهم، على وجه الخصوص، بالنسبة إلى المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين في مختلف أنحاء العالم، سواء كانوا معارضين من الصين، أو ناشطين من البحرين يعيشون في المنفى بالخارج، أو الصحفيين المعنيين بالتحقيقات في أوروبا. فاختراق أمن بياناتهم يقوض عملهم بالبالغ الأهمية، وقد يؤدي إلى القبض عليهم ووضعهم رهن الحجز.

وتسلط شركات التكنولوجيا دوراً هاماً في المحافظة على أمن المعلومات الرقمية. ويصنف هذا التقرير 11 شركة بشأن ما إن كانت تفي بمسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان عندما تستخدم نظام التشفير لحماية أمن الإنترنت الخاص بالمستخدمين. ويركز هذا التصنيف، بشكل خاص، على خدمات إرسال الرسائل الفورية التي تقدمها تطبيقات مثل سكايب، و واتس آب، و وي شات ويستخدمها ملايين الناس في مختلف أنحاء العالم في مراسلاتهم اليومية.

وتواجه المراسلات الخاصة التي تتم عبر خدمات إرسال الرسائل الفورية مخاطر حقيقة من قبل مجرمي الإنترنت، والقراصنة الذين يستخدمون البرامج التخريبية وأجهزة الدولة التي تعترض بيانات المستخدمين بطريقة غير قانونية. وقد صنّفنا هذه الشركات، بناء على السياسات والممارسات التي تعلنها، بما في ذلك إن كانت تستخدم شكلاً من التشفير يتسم بالفعالية في التعامل مع التهديدات التي تواجه حقوق الإنسان. وتعتبر منظمة العفو الدولية أن الحد الأدنى، الذي يجب على شركات التكنولوجيا أن تقوم به، هو توفير التشفير من طرف إلى طرف بشكل آلي فيما يخص تقديم خدمات إرسال الرسائل الفورية، ويعني ذلك أن حتى هذه الشركات ذاتها لا تستطيع أن تطلع على محتوى هذه المراسلات.

وفشلت الشركات التي جاءت في المراتب الدنيا من التصنيف، وهي: بلاكتيري، وسناب شات، وتنسينت، في توفير مستوى مقبول من التشفير فيما يخص تقديم خدمات

ممنوع إطلاع غير المعنيين؟

تصنيف 11 شركة تكنولوجيا بشأن نظام التشفير وحقوق الإنسان

منظمة العفو الدولية

إرسال الرسائل الفورية، ونتيجة لذلك فإنها تُعرض حقوق مستخدميها في الخصوصية، وحرية التعبير، إلى الخطر. وفضلاً عن ذلك:

- ثلث شركات من الشركات التي خضعت للتقييم، وهي: أبل، ولайн، وفاير ميديا، تطبق التشفير من طرف إلى طرف بشكل آلي في كافة خدماتها لإرسال الرسائل الفورية. لكن لا تلزم أي شركة من هذه الشركات الثلاث بالشفافية بشكل كامل فيما يخص نظام التشفير الذي تستخدمه.
 - وجدت منظمة العفو الدولية في خمس حالات فجوة بين السياسة المعلنة والتطبيق على أرض الواقع: مثلًا، تعلن شركة مايكروسوفت التزاماً واضحاً بحقوق الإنسان، لكنها لا تطبق أي شكل من أشكال التشفير من طرف إلى طرف في خدمة سكايب.
 - جميع الشركات باستثناء تنسيت لها سياسة معلنة تقوم على أنها لا ترخص لطلبات الحكومات الرامية إلى الكشف على البيانات المشفرة التي تتضمنها خدماتها لإرسال الرسائل الفورية عن طريق "الباب الخلفي".
- وأخذت العديد من الشركات، التي خضعت للتقييم، موقفاً عاماً قوياً دعماً للخصوصية والأمن، ودافعت عن الأدوات التي تستخدمها في نظام التشفير في وجه الضغوط التي تمارسها الحكومات. ولكن حتى الشركات التي جاءت في صدارة الترتيب ينبغي عليها أن تقوم بالمزيد من أجل أن تثبت أنها تستخدم نظام التشفير للتعامل مع التهديدات التي تواجه حقوق الإنسان. كما أن جميع الشركات التي خضعت للتقييم يجب عليها أيضاً أن تكون أكثر شفافية مع مستخدميها، ومع الجمهور الأوسع، بشأن استخدامها لنظام التشفير.

وي ينبغي على هذه الشركات أن تدرك، أكثر من أي وقت مضى، أن التشفير أصبح أحد قضايا حقوق الإنسان. وهناك في الوقت الراهن جدال ساخن بين الحكومات وشركات التكنولوجيا والمدافعين عن الحق في الخصوصية بشأن استخدام أدوات التشفير في الفضاء الإلكتروني. وفي هذا الإطار، عبرت الدول عن قلقها بأن حماية البيانات الرقمية للمشتبه بهم في التورط في الجريمة والإرهاب عن طريق التشفير يمكن أجهزة تنفيذ القانون وفرض الأمن من القيام بتحقيقاتها - وهي ظاهرة أصبحت تعرف باسم "الدخول في منطقة الظلام".

إن للدول التزاماً بحماية الشعوب من الجريمة والتي تشمل الإرهاب، ويمكن أن تستخدم المراقبة الإلكترونية بطريقة مشروعه لتحقيق هذا الهدف، إذا امتثلت للشروط التي ينص عليها القانون الدولي. ويطرح التشفير تحديات بالنسبة إلى أجهزة تنفيذ القانون، نظراً إلى أنه بطبيعته يقتضي أن يكون فعالاً وغير قابل للاختراق من قبل أي شخص، حتى أولئك الذين لهم أهداف مشروعة.

ممنوع إطلاع غير المعنيين؟

تصنيف 11 شركة تكنولوجيا بشأن نظام التشفير وحقوق الإنسان

بيد أن الدول لها التزام أيضاً بحماية حقوق الخصوصية وحرية التعبير في الفضاء الإلكتروني. يعني هذا أن أي إجراءات لتقيد التشفير أو إعاقته يجب أن تمثل للشروط الصارمة التي ينص عليها القانون الدولي.

وسبق لبعض البلدان ومنها باكستان، والهند، وتركيا، والصين أن سنت تشريعات لتقيد الوصول إلى التشفير و المجالات استخدامه. وإن بعض السلطات الحكومية، من أجل معالجة أوجه القلق التي تساورها بشأن "الدخول في منطقة الظلám"، أخذت تقترب على شركات التكنولوجيا تخصيص "أبواب خلفية" هي أنظمة التشفير التي تعتمد لها لتزويد وأجهزة تنفيذ القانون بوسائل خاصة للوصول إلى المعلومات المشفرة.

لكن هناك إجماعاً فعلياً بين خبراء التكنولوجيا وخبراء أنظمة التشفير على أنه من المستحيل وضع نظام خاص للتفصير يسمح فقط لأجهزة تنفيذ القانون المعنية بالدخول إليه والاطلاع على محتواه. إذا كان ثمة باب خلفي، فإن آخرين ويشملون مجرمين، وقراصنة يستخدمون برامج تخريبية، أو حكومات بلدان أخرى سيكون بإمكانهم الدخول إليه. ومن خلال تقويض الأداء الرقمي الذي تعتمد عليه أغلبية كبيرة في توفير الحماية لها باستخدام التشفير، فإن مثل هذه الإجراءات بطبيعتها تعتبر غير متكافئة، وبالتالي لا تمثل لمقتضيات القانون الدولي.

وفضلاً عن ذلك، يأتي النقاش بشأن التشفير في خضم مشاعر متحدة من عدم الثقة في الإجراءات الحكومية بسبب استخدامها للمراقبة. وكشفت وثائق لأجهزة الاستخبارات الأمريكية سربها إدوارد سنودن في عام 2013 كيف أن أجهزة الاستخبارات التابعة للولايات المتحدة والمملكة المتحدة نفذت عمليات مراقبة عشوائية وعلى نطاق واسع، وكيف أن شركات مثل فيسبوك، وغوغل، ومايكروسوفت واجهت أوامر قانونية سرية لتسليم بيانات زبائنها. وكشفت مصادر داخلية مطلعة في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2016 كيف أن شركة ياهو وافقت على طلب من الحكومة الأمريكية بمسح جميع رسائل البريد الإلكتروني الواردة الخاصة بزبائنها. وبالإضافة إلى عمليات المراقبة الإلكترونية على نطاق واسع، فإن الحكومات في مختلف أنحاء العالم تستخدم أدوات مراقبة إلكترونية لاستهداف خصوصية الناشطين والصحفيين، لكن بدون أساس مشروعية تستند إليها.

وفي هذا السياق، يجب على شركات التكنولوجيا أن تدافع عن حقوق مستخدمي خدماتها من خلال وضع أنظمة أمنية قوية لحماية البيانات في منتجاتها وخدماتها. ويجب أن تقاوم هذه الشركات جهود الحكومات في تقويض أو تقيد استخدام أنظمة التشفير، مع الاستجابة في الوقت ذاته للطلبات المشروعة للحصول على المعلومات التي تقدمها أجهزة تنفيذ القانون والوكالات الأمنية عندما تكون قادرة على القيام بذلك.

وتدرك الشركات التي خضعت للتقييم في هذه المذكرة إلى حد كبير أهمية نظام التشفير باعتباره أداة لحماية أمن مستخدمي الإنترنت. كما ينبغي على الشركات التي

ممنوع إطلاع غير المعنيين؟

تصنيف 11 شركة تكنولوجيا بشأن نظام التشفير وحقوق الإنسان

رفضت علانية محاولات الحكومات الوصول إلى خدماتها عن طريق "الأبواب الخلفية" مثل أبل وفيسبوك أن تعزز موقعها من خلال المحاجة بأن الأدوات المستخدمة في أنظمة التشفير باللغة الأهمية لضمان حقوق الإنسان في عالم رقمي. أما الشركات التي تختلف عن قرينتها، سواء من خلال الاعتماد على أشكال أضعف من التشفير، أو بعدم إدراك المخاطر المحددة بحقوق الإنسان فيجب عليها اللحاق بالركب.

تصنيف مدى توافر الخصوصية عند إرسال الرسائل الفورية

أرسلت منظمة العفو الدولية رسائل إلى الشركات التي خضعت للتقييم، وطلبت منها إمدادها بمعلومات بشأن المعايير التي تعتمدها حالياً فيما يخص أنظمة التشفير المعتمول بها، وتفاصيل السياسات والممارسات المطبقة لضمان وفائها بمسؤوليات حقوق الإنسان عند استخدام زبائنها لخدمات إرسال الرسائل الفورية. ويقوم التقييم الذي أنجزناه على تحليل للمعلومات المتوفرة للعموم، وعلى أジョبة الشركات المعنية، إن كان ذلك ممكناً.

وصنفت الشركات المعنية بناء على خمسة معايير:

- هل تعرف الشركة المعنية بتعرض حرية التعبير والحق في الخصوصية لتهديدات في الإنترنت باعتبارها مخاطر تواجه مستخدميها بسبب السياسات والإجراءات التي تتبعها؟
- هل تطبق الشركة المعنية بالتشفير من طرف إلى طرف بشكل آلي؟
- هل تُعرف الشركة المعنية مستخدميها بالتهديدات التي تواجه خصوصيتهم وحرية تعبيرهم، وكيف تتعامل معها من خلال استخدام نظام التشفير؟
- هل تكشف الشركة المعنية عن تفاصيل الطلبات الحكومية للحصول على بيانات المستخدمين، وكيف تتعامل معها؟
- هل تنشر الشركة المعنية التفاصيل الفنية لنظام التشفير الذي تطبقه؟

لقد منحنا ما يصل إلى ثلث نقاط لكل معيار من هذه المعايير الخمسة بحيث أن الحد الأعلى الذي يمكن لكل شركة أن تحرزه هو 15 نقطة. ومن أجل تسهيل فهم نظام التقسيط المعتمول به، جعلنا المقياس الإجمالي للتقييم هو 100 من مجموع 100 نقطة.

قيّمت منظمة العفو الدولية الأمان الإجمالي الذي توفره الشركات المعنية عند إرسال المستخدمين للرسائل الفورية، لكننا في الوقت ذاته لم نمنح تزكية لتطبيق معين باعتباره أداة آمنة للمراسلات. وأوصينا بالتالي الصحفيين، والناشطين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، وآخرين يمكن أن يتعرضون مراسلتهم لمخاطر، على وجه الخصوص، بالسعى للحصول على نصائح الخبراء المتخصصين في الأمان الرقمي.

ممنوع إطلاع غير المعنيين؟

تصنيف 11 شركة تكنولوجيا بشأن نظام التشفير وحقوق الإنسان

التصنيف الإجمالي

التصنيف الإجمالي على مقياس من 100 نقطة	هل أجبت على أسئلة منظمة العفو؟	خدمات إرسال الرسائل الفورية	الشركة	الموقع بناءً على التصنيف
73	نعم	فيسبوك، ميسنجر، واتس آب	فيسبوك	1
67	نعم	آي ميساج، فايستايمز	أبل	2
67	نعم	تلغرام ميسنجر	تلغرام	3
53	لا	ألو، ديو، هانغ آوت	غوغل	4
47	نعم	لدين	لدين	5
47	نعم	فايبر	فايبر ميديا	6
40	نعم	كاو توک	شركة كاو	7
40	نعم	سكايب	مايكروسوفت	8
	نعم	سناب شات	سناب شات	9
20	لا	بلدكيري ميسنجر	بلدكيري	10
0	لا	كيوكيو، وي شات	تنسيت	11

ممنوع إطلاع غير المعنيين؟

تصنيف 11 شركة تكنولوجيا بشأن نظام التشفير وحقوق الإنسان

**منظمة العفو الدولية حركة
عالمية لحقوق الإنسان، عندما
يقع ظلم على أي إنسان فإن
الأمر يهمنا جميعا.**

انضم إلى المحادثة

www.facebook.com/AmnestyGlobal



@AmnestyOnline



info@amnesty.org



+44 (0)20 7413 5500



اتصل بنا

ممنوع إطلاع غير المعنيين؟

تصنيف 11 شركة تكنولوجيا بشأن نظام التشفير وحقوق الإنسان

يحمي نظام التشفير الحقوق الإنسانية لمستخدمي شبكة الإنترنت. وعندما تصبح البيانات الرقمية غير مفهومة بالنسبة إلى الأشخاص غير المرغوب فيهم، يساعدنا التشفير في ضمان بقاء المعلومات الخاصة التي نرسلها إلى طرف آخر على شبكة الإنترنت طي الخصوصية. ويمنع التشفير جرمي الإنترنت من سرقة معلوماتنا الشخصية، ويساعد في منع المراقبة غير القانونية التي تقوم بها الحكومات في محاولة للإطلاع على اتصالاتنا. ونظام التشفير مهم، على وجه الخصوص، بالنسبة إلى المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين في مختلف أنحاء العالم، سواء كانوا معارضين من الصين، أو ناشطين من البحرين يعيشون في المنفى بالخارج، أو الصحفيين المعنيين بالتحقيقات في أوروبا. فاختراق أمن بياناتهم يقوض عملهم البالغ الأهمية، وقد يؤدي إلى القبض عليهم ووضعهم رهن الحجز.

وتطلع شركات التكنولوجيا بدور هام في المحافظة على أمن المعلومات الرقمية. ويصنف هذا التقرير 11 شركة بشأن ما إن كانت تفي بمسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان عندما تستخدم نظام التشفير لحماية أمن الإنترنت الخاص بمستخدمي شبكة الإنترنت. ويركز هذا التصنيف، بشكل خاص، على خدمات إرسال الرسائل الفورية التي تقدمها تطبيقات مثل سكايب، وواتس آب، ووي شات ويستخدمها ملايين الناس في مختلف أنحاء العالم في مراسلاتهم اليومية.

وتطالب منظمة العفو الدولية جميع شركات التكنولوجيا بوضع نظام تشفير من طرف إلى طرف، بشكل آلي، فيما يخص تقديم خدمات إرسال الرسائل الفورية. فقد وجدت منظمة العفو الدولية أن جميع الشركات، التي تم تقييمها، في حاجة إلى أن تكون أكثر شفافية بشأن ما مدى ما توفره من حماية لخصوصية مستخدمي شبكة الإنترنت وحرية تعبيرهم.